التحضيرات الشاقة من اجل بلوغ المستوى المنشود لتمثيل القوى والتيارات الشعبية الوطنية جميعاً، عملنا كل ما في استطاعتنا لتوفير ذلك؛ الّا اننا واجهنا عقبة بالغة الصعوبة والتعقّد. ولا اخفي عليكم انني، واخوتي في رئاسة المجلس والقيادة الفلسطينية، لجأنا الى اعلى المستويات الدولية لمساعدتنا على تجاوزها، ألا وهي توفير مشاركة ممثلي شعبنا من الوطن المحتل في اجتماعاتنا هذه. ولكن ـ ويا للأسف ـ لم يحالفنا النجاح في ذلك، بسبب التعنّت الاسرائيلي وعنصريته في هذه المسألة بالذات، ورفضه السماح لممثلينا بالمشاركة، الشيء الذي يثبت، اكثر فأكثر، حقيقة الحكومة الاسرائيلية، باعتبارها حكومة عنصرية ومعادية للديمقراطية، وتحرم شعبنا الفلسطيني من أبسط حقوقه الانسانية والسياسية، مثلما هي معادية للسلام، ومعادية للشرعية الدولية وقراراتها، بما فيها حقوق شعبنا الوطنية السياسية المشروعة. ومع ذلك، فان غياب ممثلي الشعب الفلسطيني، المحتجزين في الوطن المحتل، عن اجتماعاتنا، بسبب هذا الرفض الاسرائيلي واجراءاته العسكرية الغاشمة والمستمرة ضد شعبنا، لا بدّ من ان يضاعف جهودنا من اجل ان نحمل، معاً، ثقل المسؤولية الجسيمة على كواهلنا.

ان شعبنا صانع الانتفاضة، الذي رسم، بابداعاته الخلّاقة، أروع وأنبل وأرقى صور الكفاح التحرري، يُمنع، بقوة الاحتلال، من ان يمارس خياره الديمقراطي المتحضّر؛ ويمنع من ان يمارس أبسط حقوقه الانسانية، في زمن يصل الحديث فيه عن حقوق الانسان الى مرتبة القداسة؛ ويمنع شعبنا من ان يعيش حياة طبيعية أسوة بباقي شعوب الارض؛ ان هذا الشعب يتطلع الى مجلسنا هذا كي يستمد من قراراته قوة جديدة تعينه على المزيد من الصمود والثبات، والمزيد من التقدم بخطى ثابتة واثقة نحو الحرية والاستقلال، ويتطلع الى العالم الجديد، من اجل تمكينه من نيل حقوقه الوطنية المشروعة، وحتى يعيش اطفالنا احراراً على ارضهم الحرة، مثلهم مثل بقية اطفال العالم.

ايها الاخوات والاخوة؛

انـنا، بلا شك، سوف ندرس، في هذه الدورة، خياراتنا السياسية للمرحلة الراهنة، والمقبلة. وانني لعلى يقين من ان هذا المجلس سوف يتّخذ القرارات السياسية السديدة بهذا الشأن.

انـنا، ايها الاخوات والاخوة، نراقب، عن كثب، حركة الاحداث على الصعيد الدولي؛ وندقّق في عمق وآثار التحوّلات الكبرى التي تحدث على نحو متسارع، شاملة العالم بأسره؛ وندرك حقيقة سياسية لا خلاف حولها، وهي ان العالم، انْ لم يكن يبني بالفعل نظاماً دولياً جديداً، فانه يتّجه حثيثاً نحو تكريس واقع دولي جديد على أسس جديدة، اخلاقية وسياسية ومادية واقتصادية، لجوهر وآفاق العلاقات الدولية في الحقبة الزمنية المقبلة. وهنا، على المجتمع الدولي ان يتنبّه، بجدية، الى القضية الفلسطينية في هذا الخضم من التطورات والمتغيّرات، وان يعمل كل ما في استطاعته لتفادي الوقوع، مرة أخرى، في خطيئة ظلم الفلسطينيين ومصادرة حقوقهم. فلقد فقد الشعب الفلسطيني وطنه جرّاء مظالم النظام الدولي القديم وحرم من أبسط حقوقه الوطنية والسياسية، وحتى الانسانية، بل وطرد من على ارضه في حقبة ما بعد الحربين العالميتين، الاولى والثانية، وفي سياق ما تلاها من حروب ساخنة، او حروب باردة. ولا يصحّ، ولا يمكن ان يصحّ، ضمن اي منطق او تفسير، ان يحرم من هذه الحقوق في ظل مرحلة نشوء النظام الدولي الجديد. ان هناك مسؤولية اخلاقية، وانسانية، وسياسية، تقع على عاتق المجتمع الدولي والضمير الانساني في رفع هذا الظلم واحقاق الحق. وانه لا يمكن ان يبنى سلام على اضطهاد الشعوب والسلام في الشرق الاوسط، ولا يمكن ان يستتب الّا بتحقيق الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، بما فيها حقه في العودة، وتقرير المصير، واقامة دولته المستقلة، وعاصمتها القدس.

انني لا اقول ذلك لمجرد الاشارة الى فداحة الخطأ الاخلاقي في الأمر، وانما من اجل أمور عميقة اخرى تتعلق بوعينا لوضع الشرق الاوسط في هيكلية، وروح، النظام الجديد.

ان الشرق الاوسط، بالذات، منطقة تتوازى فيها فرص السلام بذات القدر مع فرص الحرب. والشرق الاوسط، وقضيته المركزية قضية فلسطين، يظلّ، في كل الاحوال، بؤرة مفصلية اساسية تمتلك امكانات هائلة في التأثير في الواقع الدولي بأسره. انه يمنح النظام الدولي استقراراً راسخاً، او يسلبه هذا الاستقرار. لذا، فانني، من على هذا المنبر، اتوجّه الى الرئيس الاميركي، جورج بوش، والى الرئيس السوفياتي، ميخائيل غورباتشيوف، والى قادة الدول الصناعية الكبرى، والى الدول الاوروبية، والدول الصديقة